مجلس الامن، عُرف بعد إقراره بقرار ٢٤٢. وقد عبّر هذا القرار عن مصالح اسرائيل أكثر مما عبّر عن مصالح العرب، و«وجدت الدول الأوروبية، بموافقتها عليه، القشة التي تعلقت بها، باعتباره أساساً مقبولاً من الدول العربية، يعفي أوروبا من تحديد مواقف تفضيلية معلنة»[٢٦]. وكان هذا أول موقف أوروبي شبه موحد، جاء عفوياً وغير مدروس. إلا أننا، في الحقيقة، لا نستطيع الحديث عن «موقف أوروبي» تجاه أزمة الشرق الأوسط قبل ١٤ أيار (مايو) ١٩٧١، حين صدر البيان الذي سمي وقتها بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة، التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

لقد حاولت دول أوروبا الغربية تنسيق سياستها الخارجية، إلا أن مهمتها هذه بدت صعبة، لعدة أسباب، منها: تأثير السياسة الأميركية على بعض تلك الدول، ووجود خلافات في وجهات النظر حول عدة مشاكل دولية، كما سبق وذكرنا، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة مع دول المعسكر الشرقي، والموقف من الشرق الأوسط والهند الصينية. ولا شك في ان عدم وجود سياسة خارجية موحدة قد أضعف موقف الدول الاوروبية الغربية ولم يسمح لها بأن تلعب الدور الذي يليق بها على المستوى العالمي. وقد أسفرت المناقشات حول قضية الشرق الأوسط في اجتماع مجلس اتحاد غرب أوروبا في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، في لوكسمبورغ، برئاسة وزير خارجيتها، غاستون تورن، «عن وجود توافق في الآراء، على ضرورة تحرك اسرائيل وتخلّيها عن موقفها المتعنت. كما ان وزيرا خارجية بلجيكا وهولاندا توجها بعد ذلك الاجتماع، إلى الولايات المتحدة، لشرح وجهة نظرهما بشأن إيجاد حل سريع للتنازع في الشرق الأوسط، وارتباط ذلك أيضاً بالأمن الأوروبي»[٢٧]. و«استناداً إلى هذا التحرك، وبإيحاء منه، تم في ميونيخ، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، اجتماع وزاري سياسي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الاقتصادية، برئاسة وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، بهدف تحديد مواقف متفق عليها بين هذه الدول، بالنسبة للمشاكل الدولية العالمية، وفي مقدمتها مشكلة الشرق الأوسط. وتم الاتفاق على ان تقوم لجنة خبراء مكونة من المختصين بموضوع الشرق الأوسط في وزارات خارجية الدول الأعضاء، في محاولة لاستخلاص النقاط المهمة التي يمكن أن يتخذ فيها قرار جماعي من الدول الست [الاعضاء في ذلك الوقت] فرنسا والمانيا الاتحادية وبلجيكا وايطاليا وهولندا ولوكسمبورغ»[٢٨].

وكان هذا أول اجتماع أوروبي غربي يناقش أزمة الشرق الأوسط لاتخاذ موقف موحد منها. وكانت المصالح الاقتصادية تدفع هذه الدول إلى اتخاذ موقف موحد بالنسبة للمشكلة؛ وأدمها استمرار توقف قناة السويس عن الملاحة، وارتفاع أسعار النفط الخام، واختلاف وجهات النظر الاميركية – الاوروبية بالنسبة لهذين الموضوعين. وعقدت لجنة الخبراء اجتماعات، وأعدت تقريراً رُفع إلى مديري الشؤون السياسية بوزارات خارجية دول السوق الذين عقدوا، بدورهم، اجتماعاً استكملوا خلاله دراسة الموقف في الشرق الأوسط، وتوصلوا إلى حد أدنى من التفاهم المشترك، حول توصيات قدموها إلى وزراء خارجية دول السوق، المجتمعين في بازيس في ١٣ أيار (مايو) ١٩٧١، أقرّوا فيها تلك التوصيات التي أصبحت موقفاً رسمياً لدول هذه المجموعة. وقد سمّيت هذه التوصيات